



المصدر: مجلة الامان اللبنانية

التاريخ: ٨ فبراير ٢٠٠٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كسر حصار غزة والعودة السلمية إليها إنجاز للإنسان العربي

ما يحدث في قطاع غزة هذه الأيام جدير بالتوقف والتأمل واستخراج الدروس والعبر. فقد تعرض القطاع، الذي يبلغ عدد سكانه مليوناً ونصف المليون، يعيشون في رقعة ضيقة لا تزيد مساحتها عن ٣٧٨ كيلومتراً مربعاً، لأبشع حصار بري وبحري وجوي لأكثر من ثمانية أشهر، ومنذ شهر قطعت عنهم المواد التموينية والطبية والطاقة الكهربائية وإمدادات الوقود والغاز المنزلي. وبما أنهم يعلمون أن حكومتهم (المقالة) برئاسة إسماعيل هنية تفعل كل ما تستطيع من أجل تخفيف معاناتهم ومحاولة كسر الحصار المضروب عليهم، فإنهم لم يرفعوا الصوت ضدها، وإنما هم يوجهون جام غضبهم إلى الاحتلال الإسرائيلي، ثم وجهوا يوم ٢٢ كانون الثاني الماضي نساءهم وأطفالهم إلى معبر رفح الذي يفصلهم عن جارتهم الكبرى مصر، حيث جرى اقتحام المعبر، ثم توالى الحشود الغاضبة في اليوم التالي إلى الحدود فأزالتها، ونسفت السور الذي أقامته قوات الاحتلال قبل انسحابها من القطاع. عند تدفق حشود يتجاوز عددها سبعمائة ألف مواطن، من رفح الفلسطينية إلى الشطر المصري من المدينة، لم يقع أي حادث يذكر، لا حوادث سلب ولا اعتداء ولا تخريب، وإنما استقبل المصريون إخوانهم وأنساءهم الفلسطينيين الذين عزلهم عنهم الاحتلال، وتوجه آخرون لشراء احتياجاتهم من رفح والعريش، ثم عادوا من حيث أتوا يحملون كل ما استطاعوا شراءه كي يستعينوا به في مواجهة الحصار الإسرائيلي الظالم. هنا توجه إلى القاهرة وفدان فلسطينيان: الأول يمثل السلطة التي تطالب بإقفال الحدود وعودة سيطرتها (عبر حرس



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الرئاسة) على المعابر، والثاني يمثل حركة حماس التي طالبت الجماهير بالعودة، وبتنظيم التنقل على المعابر، شرط أن لا يعود الحصار من جديد، وأن يكون الإشراف على المعبر مصرياً فلسطينياً، دون أن يكون لقوات الاحتلال الكلمة الفصل في فتح المعبر أو إقفاله. صحيح أن بعض العائلات بقيت على الجانب المصري، لكن ذلك كان من أجل متابعة علاج مريض أو السفر إلى بلد آخر للعمل. وبعد أيام من ذلك بات العدد الأكبر من «العالقين» على الجانب المصري من المعبر هم من الفلسطينيين الذين ينتظرون العودة إلى ديارهم، بعدما أقفل المعبر أمامهم.

قبل الانتقال إلى جانب آخر من الموضوع لا بدّ من التوقف عند ظاهرة العبور السلمي للحدود، لمئات الألوف من المواطنين المحاصرين منذ أشهر.. إن ذلك جرى بشكل عفوي شبه منظم، دون إشراف أية سلطة أو شرطة مرور أو عبور. ولم يقع أي حادث على الحدود سوى بعد أسبوع من الحدث الكبير، عندما تعارك بعض العابرين مع شرطة الحدود المصرية فوق قنيل وعدد من الجرحى نتيجة الرشق بالحجارة. وهذا في العالم العربي حدث غير مسبوق. لكن حتى بعد هدوء الأحوال على الحدود، واستقرار الناس في مدن قطاع غزة تحت الحصار من جديد، لا أحد يتهم الحكومة أو شرطتها بتقصير أو تقاعس، لأنهم يدركون أنها - بوزرائها ومسؤوليها ورجال شرطتها - تفعل كل ما تستطيع من أجل تحقيق مصالح شعبها، وتوفير لقمة العيش وكل أسباب الحياة الكريمة للمواطنين الصامدين. يضاف إلى هذا أن الحشود التي توجهت إلى الحدود كانت تدرك أن هذه الحدود هي من صنع الاحتلال،



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وقد رحل، وبالتالي فهي غير مقدسة، وانها إذا تجاوزت خدمة حركة الانتقال عبرها فإن من الممكن إزالتها، طالما أن مصر وفلسطين بلدان جاران شقيقان، ولا يجوز أن يعاني أحدهما حصاراً وجاره يتفرّج.

ثم إن هذا الحصار والحرص عليه من الجيران العرب يبدو تصرفاً غير مفهوم وغير مقبول، إذ من المعروف أن الأراضي الفلسطينية ليس فيها نفط ولا غاز، وأن الكيان الصهيوني يستورد ذلك من مصر ثم يعيد تصدير بعضه إلى قطاع غزة، سواء كان من مشتقات النفط أو الغاز، فكيف يمكن لإسرائيل أن تمنع ذلك عن قطاع غزة لتتعطل محطات توليد الطاقة وتتوقف السيارات وحتى التدفئة في المنازل، دون أن تبادر مصر إلى تزويد غزة بهذه الاحتياجات، أو على الأقل إمدادها بالطاقة الكهربائية كما تفعل بالنسبة لمناطق رفح وجنوب القطاع!!

الأمر المحزن أن حملة إعلامية بدأت تشنها بعض الأقلام في وسائل الإعلام المصرية (صحافة وإذاعة وتلفزيون) على قطاع غزة وحركة حماس بالذات، مع أن جميع الناطقين باسم حماس كانوا حريصون على مراعاة حساسيات النظام المصري ويحترمون ضوابطه الأمنية. وقد أثار البعض شبهة حول إمكانية التواصل بين أعضاء وفود حماس مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر لكن تبين أن الذي خرق المراعاة هو وفد السلطة الفلسطينية، فقد قام عضو الوفد نبيل شعث بزيارة مكتب الإرشاد للإخوان المسلمين بالقاهرة، والتقى عدداً من أعضاء المكتب السياسي، وحاول توسيط الإخوان المصريين لدى حركة حماس من أجل التفاهم على إجراء



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

انتخابات مبكرة في فلسطين، على أمل أن تفقد حماس أغليبتها،
أو أن تشارك بشكل جزئي محدود، مما يعطي حركة فتح
أغلبية تفقدها في المجلس التشريعي الحالي.. مما أثار حفيظة
السلطات المصرية.

وبعد العملية الاستشهادية التي نفذها مجاهدان من عناصر
«القسام»، تأخرت حماس في إعلان مسؤوليتها عن العملية
التي نفذت في مدينة ديمونا، مما أعطى أربعة من الفصائل
الفلسطينية فرصة لتبني العملية، وليقول الإعلام الإسرائيلي إن
العملية انطلقت من قطاع غزة أو من صحراء سيناء. لكن بيان
كتائب القسام الذي تأخر ثلاثة أيام جاء ليؤكد أن الاستشهاديين
انطلقا من مدينة الخليل بالضفة الغربية. وهنا انطلقت الأقلام
المسعورة إياها لتدين حماس والعمليات الاستشهادية، بعد أن
كان محمود عباس قد فعل ذلك بعد العملية مباشرة.
لقد فشلت كل الجهود الرامية إلى خنق قطاع غزة عن طريق
الحصار، ودفع الناس فيه باتجاه الثورة على حركة حماس.
وواجب العرب والمسلمين - انطلاقاً من مصر الجارة الكبرى
ذات الحدود المشتركة والمسؤولية الأولى عن قطاع غزة - أن
يقوموا بواجب نصره إخوانهم الذين يؤدون واجب الصمود
والتماسك في وجه العدوان الإسرائيلي، المدعوم أمريكياً
ودولياً. ونتمنى أن لا يكون النظام العربي جزءاً من دعم
العدوان. خاصة أن حركة حماس (كقيادة سياسية للقطاع
المحاصر) قدّمت مبادرات كثيرة لفك الحصار، وتنظيم العبور،
حتى بإشراف «حرس الرئاسة» التابع لمحمود عباس.
رئيس التحرير